

كلمة رئيس وفد المملكة المغربية
في الاجتماع السنوي ٤٢ لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية
مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

معالي رئيس مجلس المحافظين محافظ جمهورية بنغلاديش؛
معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية الأخ الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار؛
أصحاب المعالي والسعادة؛
حضرات السيدات والسادة؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

أود في مستهل هذه الكلمة، أن أتقدم بعبارات الشكر والامتنان لخدام الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز ال سعود على رعايته السامية للاجتماع السنوي ٤٢ لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، ولما لقيناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة منذ حلولنا في رحاب هذه الارض الطيبة المباركة.

كما أود بهذه المناسبة أن أهنيء معالي الأخ محافظ جمهورية البنغلاديش لرئاسته هذا الاجتماع الذي سيثمر، بإذن الله، قرارات هامة لخدمة تقدم وازدهار امتنا الاسلامية.

ولا يفوتني، أن أنوه بالتوجه الحكيم لمعالي الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنهج سياسة تتوخى توظيف التجارب الناجحة لمؤسستنا لإضفاء المزيد من المبادرة والريادة والسرعة والفعالية على انشطتها لتطوير وترسيخ دورها التنموي.

والشكر موصول كذلك للسادة أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين والطاقم الإداري والفني للبنك على مساعيهم الحميدة لتطوير أداء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

معالي الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

باستعراضنا للتقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية لسنة ٢٠١٦، نسجل بارتياح الجهود التي يقوم بها البنك سواء على مستوى التوسع في نشاطه التمويلي وتحسين نتائجه المالية، أو على مستوى تعزيز فعاليته المؤسسية لدعم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان والمجتمعات الإسلامية.

ويمكن رصد أهم هذه الانجازات من خلال:

- ✓ المستوى القياسي لحجم تمويل المشاريع الانمائية والتجارة في الدول الأعضاء الذي فاق ١٢ مليار دولار، منها ٤,٥ مليار دولار كاعتمادات لتمويل التجارة الخارجية لفائدة هذه الدول؛
 - ✓ رصد اعتمادات فاقت ٣,٣ مليار دولار لتطوير قطاع البنية التحتية في الدول الأعضاء، مع مضاعفة اعتمادات قطاع الزراعة الى ١,١ مليار دولار مقابل ٥٣٦ مليون دولار سنة ٢٠١٥؛
 - ✓ ارتفاع حجم التدفقات الايجابية لتمويل التنمية، اذ فاق حجم السحوبات حجم السداد بحوالي ٤,٥ مليار دولار؛
 - ✓ التحسن الكبير في الأداء المالي للبنك، اذ ارتفعت نتيجته المالية الصافية بحوالي ٩٥ % الشيء الذي يعكس سياسته الناجعة في ادارة المخاطر.
 - ✓ إطلاق ٨ مبادرات جديدة لاستراتيجية الشراكة القطرية مع الدول الأعضاء، الشيء الذي سيعزز من فعالية تدخلات البنك في تمويل الاستراتيجيات التنموية في الدول الشريكة؛
 - ✓ مواصلة البنك لجهوده في مجال تعزيز فعاليته وتوحيد خدماته وتطوير دوره من تقديم التمويل إلى تحفيز جذب الاستثمارات وتشجيع التجارة وتحقيق التنمية المستدامة.
- وبهذه المناسبة لا يسعنا الا تثمين هذه الجهود التي تعكس حرص البنك الاسلامي للتنمية على حشد المزيد من الموارد للتمويل الانمائي وتحسين ادارته القائمة على النتائج لتعظيم الاثر التنموي لتدخلاته.

معالي الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

ينعقد اجتماعنا اليوم في ظل ظرفية اقتصادية دولية وإقليمية تتميز، رغم بوادر الانتعاش، باستمرار تفاقم الفوارق بين اقتصاديات البلدان المتقدمة والصاعدة، وتواصل المخاطر الجيوسياسية في منطقتنا.

وتطرح هذه المخاطر تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية على بلداننا الاسلامية تتجلى في تصاعد ظاهرة التطرف وتنامي السياسات الحمائية وضعف ادماج فئات كبيرة من المجتمع وفي اولها الشباب والنساء علاوة على الفوارق في الجهات والاكراهات المناخية.

ولمواجهة هذه الاكراهات، أصبح من الضروري إعادة النظر في النموذج التنموي لبلداننا، لان نمط النمو فيها لا تستفيد منه كل الجهات والمناطق، كما أن فئات كبيرة في مجتمعاتنا لا تستفيد من الأثر التنموي لهذا النمط.

وقد أدت هذه الوضعية، إلى استفحال تفشي البطالة والهشاشة الاجتماعية، الشيء الذي يتطلب تكثيف الجهود وإيلاء الاهتمام والاولوية لتأهيل اقتصادياتنا وتعزيز قدراتها لمواجهة هذه التحديات، وتوفير الشروط لإدماج جميع مكونات المجتمع في عملية التنمية لبناء نموذج تنموي مندمج ومستدام.

وفي هذا السياق، فإننا نطمح الى مضاعفة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لجهودها لمساعدة الدول الاعضاء على كسب رهانات واهداف التنمية المندمجة من خلال:

✓ مواصلة البنك لجهوده في مجال تطوير وتنويع نشاطه الإنمائي باستحداث اليات جديدة للتمويل لدعم البرامج والسياسات الاصلاحية القطاعية في الدول الاعضاء لمساعدتها على تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

✓ توظيف الزيادة في رأسمال البنك وجدارته الائتمانية الجيدة لتعبئة المزيد من الموارد المالية الميسرة لتعزيز جهود الدول الاعضاء في مجال تنويع مصادر النمو.

✓ مواصلة الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية الرئيسية في الدول الأعضاء كالبنية الاساسية والماء والصناعة والطاقة والنقل التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

✓ إيلاء العناية للقطاعات الاجتماعية والتنمية الريفية للتخفيف من الفقر والبطالة وتحسين الولوج الى خدمات التعليم والصحة والسكن لتوفير شروط الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي.

✓ دعم النسيج المقاولاتي في الدول الاعضاء من خلال تكثيف وتنويع تدخلات البنك فيما يخص تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى والمتناهية الصغر التي تساهم بشكل كبير في إيجاد فرص الشغل، مع توفير الدعم الفني وبناء القدرات والدعم المؤسسي.

✓ دعم الاستثمارات والتدفقات المالية الاسلامية البنينة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة لتحفيز النمو.

✓ مواصلة الجهود في مجال تعزيز وزيادة حجم التدفقات التجارية البنينة وتمويل برامج بناء القدرات لتعزيز الدور التنموي الذي يقوم به البنك الاسلامي للتنمية في دوله الأعضاء.

✓ تحسين الشروط التمويلية للبنك بالعمل على مراجعة سياسة تسعيرته في العمليات العادية وعمليات التجارة الخارجية لخفض كلفة التمويل على الدول الأعضاء؛

✓ قيام البنك بدور المحفز لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل المشاريع الانمائية المشتركة ذات البعد الاندماجي في البلدان الاسلامية.

✓ مواصلة البنك لجهوده في مجال تقديم العون للشعب الفلسطيني الشقيق للتخفيف من معاناته سواء على مستوى برماجه التنموية او غير صندوقي الأقصى والقدس.

معالي الرئيس؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

لن تفوتني هذه المناسبة دون ان أثنى مواكبة البنك الاسلامي للتنمية لجهود المملكة المغربية في تعزيز مسيرتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الشكر موصول لمنسوبي المكتب الاقليمي للبنك بالرباط على الدور الفعال الذي يلعبه هذا المكتب في تطوير وتنزيل الشراكة القائمة بين بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أجدد الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة على حسن استضافتها لهذا الاجتماع، كما يسعدني أن أجدد الشكر لمعالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنسوبي البنك على توفير شروط نجاح هذا الاجتماع.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير امتنا وشعوبنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.